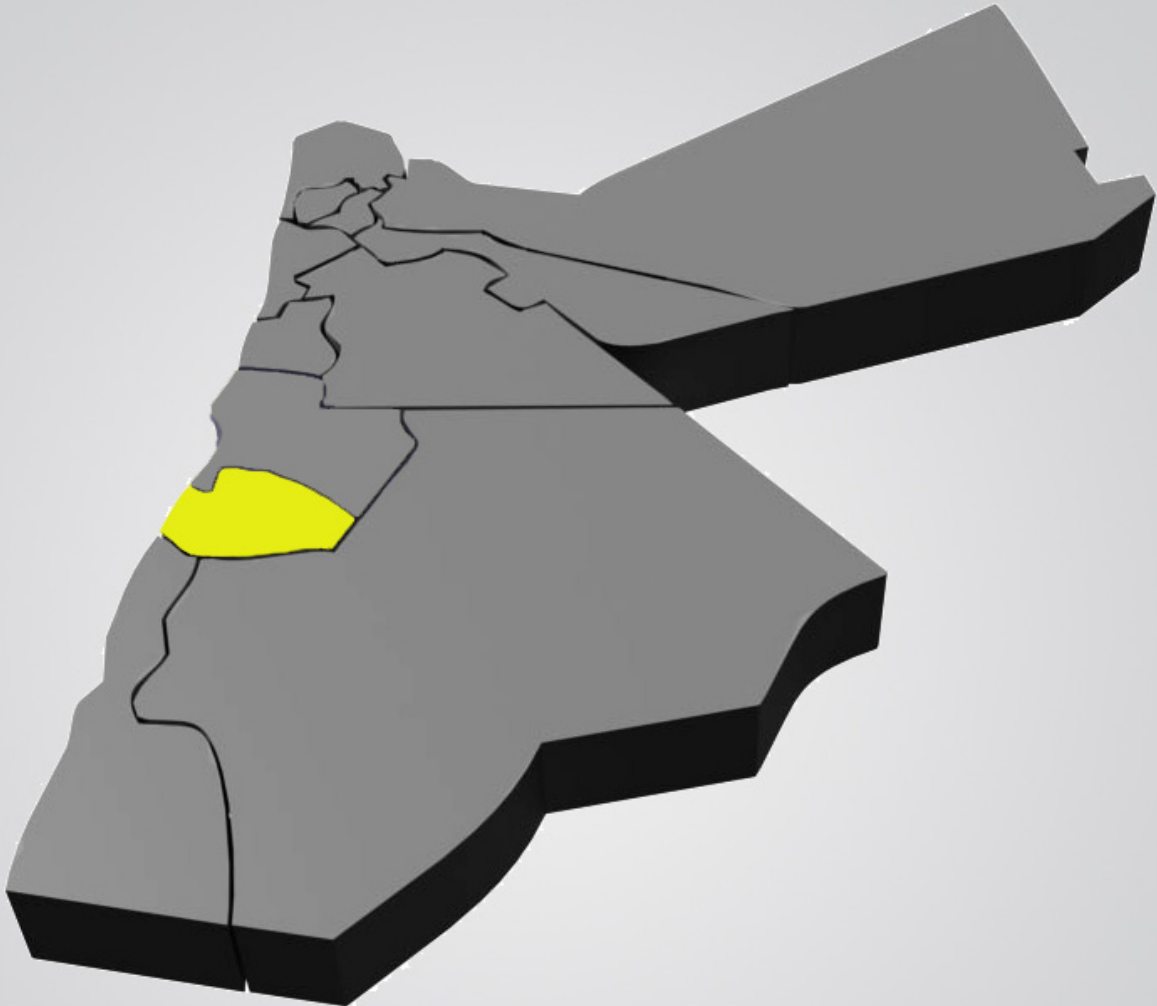



الأمن الإنساني في الطفيلة: توجهات وتصورات



معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، نيسان ٢٠١٩



تم إنتاج المادة في هذا المشروع من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA)، والذي تم دعمه من قبل الجمعية الهولندية للبحوث العلمية، بتفويض من وزارة الخارجية الهولندية، وتطوير من قبل منصة معرفة الأمن وسيادة القانون.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر الجمعية الهولندية للبحوث العلمية.

شروط إعادة النشر:

لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كلياً أو جزئياً وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يرجى مراسلة قسم الاتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo.

نُشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن.

المؤلف: بارق محادين، د. نفين بندقي

ترجمة: مشروع ترجم

تحرير الترجمة: بارق محادين

تصميم الغلاف: هديل القطامين

طُبِع في عمان، الأردن.

جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن. © ٢٠١٩

صنع في الأردن.

جدول المحتويات

2	مقدمة
3	التعليم والتشغيل
4	تأثير سياسات الأمن الصلب
5	الجهة الفاعلة الموثوقة
6	مفهوم الأمن الإنساني من منظور سكان الطفيلة
7	التوصيات

مقدمة

يُندَر النقاش حول العلاقة بين الأمن الإنساني والوقاية من التطرف العنيف في الأدبيات التي تتناول هذا الموضوع. الأكثر صعوبة هو العثور على أوراق بحثية ووثائق سياسات تتناول تأثير سياسات الأمن الصلب على الوقاية من التطرف العنيف. يبحث هذا التقرير في كلا الموضوعين، مع التركيز الموضوعي على التعليم والتشغيل، وكذلك التركيز الجغرافي على محافظة الطفيلة في الأردن.

يقدم هذا تقرير آراءً نوعية تتخطى حواجز النقاش التقليدي حول مواطن الضعف في التشغيل والتعليم ويتناول كيف تؤثر سياسات أمنية محددة على إمكانية الوصول إلى فرص العمل، وبالتالي زيادة حدة الوضع الدقيق أصلاً في الطفيلة والذي يشير إلى ارتفاع مستويات كل من البطالة والتعليم. كما يتناول التقرير أسئلة حول العقد الاجتماعي المتمثل في الطفيلة ويعرض نظرة مقربة على الأمن الإنساني من منظور سكان الطفيلة.

يأتي هذا التقرير كجزء من مشروع "نحو مقاربة أمنية إنسانية أكثر فعالية في سياق التهديد الناشئ عن التطرف العنيف في الأردن ولبنان وتونس"، بقيادة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA).¹ حيث يحلل المشروع العلاقة بين الأمن الإنساني وسياسات الأمن الصلب والوقاية من التطرف العنيف في 18 مجتمع محلي، بناءً على توجهات وتصورات السكان فيها.

اختر المشروع ستة مجتمعات محلية في الأردن، وهي: الطفيلة والكرك وعمان الشرقية والرصيفة وعجلون والمفرق. حيث يناقش هذا التقرير التصورات في الطفيلة بناءً على النتائج المستخلصة من تسع مقابلات لأصحاب المصلحة والشأن، وورشتي عمل ليوم واحد، وحلقة نقاش مركزية واحدة، وحلقة نقاش مركزية واحدة للتحقق. حيث شارك ما مجموعه 80 مشاركاً - 43 من الإناث و 37 من الذكور - في أنشطة البحث في الطفيلة في الفترة الممتدة من تموز إلى تشرين الثاني 2018.

وقد تميز كل من هذه المجتمعات بسيادة إحدى ركائز الأمن الإنساني أكثر من غيرها في تسليط الضوء على كيفية تفاقم محركات التطرف العنيف بسبب سياسات الأمن الصلب (أو التدابير الأمنية التقليدية)، فضلاً عن أوجه القصور الموجودة في برامج الأمن الإنساني. وعلى الرغم من التطرق في النقاش إلى أعمدة التعليم والتشغيل والمشاركة السياسية وتمكين المرأة والعدالة الاجتماعية، إلا أن النقاش في الطفيلة أكد على التعليم والتشغيل بشكل مكثف.

تتماهى مستويات البطالة المرتفعة في الطفيلة، أو مستويات البطالة المقنعة أحياناً، مع مستويات مرتفعة من التعليم. وتؤدي هذه الحالة من الإحباط والانتظار اللاحقين لهذه المستويات إلى جعل شباب الطفيلة، الذكور والإناث، أكثر عرضة للتجنيد من قبل المنظمات المتطرفة العنيفة، حيث أن الآفاق المستقبلية لنموهم الاقتصادي والاجتماعي ضئيلة.

النظر في الأرقام والحقائق يدعم هذه النتيجة. فعلى الرغم من وجود أقل عدد من السكان في محافظة الطفيلة (قدر مؤخرًا بنحو 101,600 نسمة،² إلا أن الطفيلة تمتلك أعلى معدل بطالة في الأردن (28.6 في المائة في عام 2017).³ ومن الجدير بالذكر أن النظرة المقربة على البطالة وفق النوع الاجتماعي تظهر انتشار البطالة بشكل أوسع بين الإناث عند مقارنة هذه النسب بين الذكور (48.2 و 19.4 في المائة على الترتيب).⁴

تتمتع الطفيلة في مستويات تحصيل علمي مرتفعة، لا سيما بين الإناث، كما يوجد في المدينة اثنين من حقول تعدين الفوسفات والاسمنت الرئيسية في الأردن، وبالتالي تعتبر الطفيلة غنية بالموارد. وعليه، فإن تحديد التعليم والتشغيل كعاملين رئيسيين يتفق مع البيانات الرقمية للمحافظة التي تظهر التعليم العالي والبطالة المرتفعة، إلى جانب الإحساس السائد بأن المحافظة تستحق المزيد من الاهتمام والفرص، نظرًا إلى مواردها الطبيعية.

تقع الطفيلة على بعد حوالي 185 كم جنوب غرب عمان. ويؤكد التقرير على وجوب أخذ الموقع الجغرافي بعين الاعتبار، حيث أعربت كافة المجتمعات خارج عمان عن شعورهم بأن الابتعاد عن العاصمة يحد من امتيازاتهم في إشارة ضمنية إلى مستوى الخدمات التعليمية والصحية المنخفض، والبنية التحتية المتداعية، ونقص المساحات العامة، إلخ. لقد كان لهذا الإحساس صدىً قويًا في الطفيلة؛ فحقيقة عدم مجاورة المدينة مباشرة للطريق الصحراوي - الطريق السريع الرئيسي في الأردن - قد زاد من تفاقم الشعور بأن المدينة بعيدة عن الاهتمام وعن المنظار الرسمي للدولة.

¹ لمزيد من التفاصيل حول المشروع يرجى الاطلاع: <http://wanainstitute.org/en/project/towards-more-effective-human-security-approaches-context-emerging-threat-violent-extremism>

² دائرة الإحصاء العامة، الكتاب السنوي لعام 2017 (باللغة العربية)، متاح على:

<http://dosweb.dos.gov.jo/databank/Yearbook2017/YearBook2017.pdf>

³ المرجع نفسه.

⁴ دائرة الإحصاء العامة، الكتاب السنوي لعام 2017 (باللغة العربية)، متاح على:

<http://dosweb.dos.gov.jo/databank/Yearbook2017/YearBook2017.pdf>

لا تعتبر الطفيلة بؤرة ساخنة للتطرف، على الرغم من الواقع الاجتماعي والاقتصادي القاسي وحضور مشاعر التهميش القوية - وهما محركان نموذجيان للتطرف في الأردن.⁵ وذلك على عكس المحافظات الأخرى التي تمت دراستها في سياق هذا المشروع. فمن منظور بحثي، تقع الطفيلة في موقع المجتمع "المحكم"، حيث توفر نقطة لمقارنة البيانات التي تم جمعها في أماكن أخرى من البلاد مع النتائج المحصلة من مجتمعات تمثل عينة بحثية محكمة كذلك في لبنان وتونس.⁶

تعكس المناقشة الواردة في هذا التقرير آراء مختلف أصحاب المصلحة والشأن الذين تمت مقابلتهم في الطفيلة، ويشمل ذلك المسؤولين الحكوميين والمنظمات المجتمعية المحلية والفاعلين الأمنيين إلى جانب الأفراد المهمشين الذين قد يتعرضوا للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة. وعلى الرغم من أن هذا التقرير لا يقدم هذه العينة كعينة شاملة، إلا أنه يتيح لصناع السياسات والممارسين نظرة مقربة على التوجهات والتصورات المحلية المتعلقة بالروابط بين فعالية (أو عدم فعالية) برامج الأمن الإنساني وسياسات الأمن الصلب ومحركات التطرف العنيف المحلية.

التعليم والتشغيل

كعامل رئيسي مساهم في الأمن الإنساني، يشير كل من التعليم والتشغيل⁷ إلى قدرة الفرد على الوصول إلى فرص تعليمية لائقة، تليها فرصة توظيف مناسبة لتتويج جهوده التعليمية. وكلا العنصرين ذو علاقة وثيقة بالوقاية من التطرف العنيف. لقد حددت بعض الدراسات عوامل نقص التشغيل والشعور بإنسداد الأفق الناتج عن البطالة كعوامل مساهمة في عملية التطرف.⁸

يتعلق ما سبق أساساً بالإحساس بالحرمان النسبي، الذي يصيب فئة الأشخاص "ذوي الإنجازات المحبطين" بسبب الفجوة بين التطلعات الاجتماعية والاقتصادية والحقائق على أرض الواقع حيث يتعرض هؤلاء للتطرف خلال بحثهم لإيجاد معنى وسبب في الحياة.⁹ في الطفيلة، لا يؤدي الافتقار إلى الحوافز المالية والوظائف في حد ذاته إلى تطرف الأفراد، ولكن الشعور "بالظلم الاجتماعي" الناتج عن ذلك قد يؤدي إلى التطرف.¹⁰ كما يتضاعف هذا التصور نظراً لحقيقة أن معظم الأسر تتحمل عبئاً مالياً باهظاً لتعليم أبنائهم وبناتهم، الذين ينتهي بهم المطاف في كثير من الأحيان دون الحصول على فرصة عمل مجزية تتناسب مع تكلفة تعليمهم.¹¹

أشار المشاركون إلى مسألتين أساسيتين تبرزان فجوات التعليم والتشغيل الواضحة فيما يتعلق بالتطرف العنيف. أولاً، تناولوا الافتقار إلى خيارات التنقل الكافية لتسهيل التعليم ثم التوظيف. في الطفيلة، يتطلب التنقل أخذ بعد النوع الاجتماعي تحديداً في الاعتبار، حيث تجد الشابات الرغبات في تحدي المعايير الاجتماعية والعمل خارج المنزل صعوبة في الاعتماد على وسائل نقل موثوقة وأمنة تمكنهم من الوصول إلى العمل. لقد تمت الإشارة للمرضات كمثال رئيسي؛ فبعد أن أصبح المجتمع أكثر تقبلاً لجدول عملهم ومناوباتهم، أكد المشاركون على استمرار صعوبة الوصول إلى العمل خلال المناوبات الليلية للإناث بسبب عدم وجود وسائل نقل.¹² بالإضافة إلى

⁵ نفين بندقي، كيم ويلكنسون، ولين أغاي، محاصرون بين الخيارات المدمرة: محركات التطرف المؤثرة على الشباب في الأردن، (عمان: معهد WANA، 2017)، متوفر على:

<http://wanainstitute.org/en/publication/trapped-between-destructivechoices-radicalisation-drivers-affecting-youth-jordan>

⁶ لمزيد من التفاصيل حول المشروع يرجى الاطلاع: <http://wanainstitute.org/en/project/towards-more-effective-human-security-approaches-context-emerging-threat-violent-extremism>

⁷ على الرغم من أن التعليم والتشغيل ليسا من ركائز الأمن الإنساني، إلا أنهما من ركائز الأمن الاقتصادي للفرد الذي يمثل بدوره أحد ركائز الأمن الإنساني كما سيتم مناقشته لاحقاً.

⁸ أنثيا أوسبورن والدكتور نيفين بوندوكجي، ما بعد داعش وما زال اليأس قائماً، (معهد WANA 2018) يمكن الاطلاع هنا: http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/Publication_OngoingVEDrivers_EnglishOnline.pdf؛

بفرلي ميلتون-إدواردز، الشباب المهمش: نحو الأردن الشامل، معهد الدوحة بروكنغز (حزيران 2018)، يمكن الوصول إليه عبر: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/06/June-2018_Beverly-Jordan_English-Web.pdf؛

نفين بندقي، كيم ويلكنسون، ولين أغاي، المحاصرون بين الخيارات المدمرة: محركات التطرف المؤثرة على الشباب في الأردن، (عمان: معهد WANA، 2017)، تتوفر على:

<http://wanainstitute.org/en/publication/trapped-between-destructivechoices-radicalisation-drivers-affecting-youth-jordan>

⁹ عمر تيسبينار، مكافحة التطرف، وليس "الإرهاب": الأسباب الجذرية لإعادة تعريف الجهة الفاعلة الدولية، مراجعة SAIS 2009، (2) 29، ص. 75-86، يمكن الوصول إليها هنا:

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/summer_fall_radicalism_taspinar.pdf وكاترين ليجيرو، مواجهة تجنيد داعش في الدول الغربية، مجلة المخاطر السياسية (2015)، 3 (4)، يمكن الوصول إليها هنا:

<http://www.jpolarisk.com/countering-western-recruitment-of-isis-fighters/>¹⁰ حلقة نقاش مركزة للتحقق، الطفيلة، 29 تشرين الثاني 2018

¹¹ كارتينا بهاتيا وحافظ غان، كيف يؤثر التعليم والتوظيف على دعم التطرف العنيف؟ (معهد بروكنغز، 2017)، يمكن الوصول إليه عبر: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2017/03/global_20170322_violent-extremism.pdf

¹² حلقة نقاش مركزة للتحقق، الطفيلة، 29 تشرين الثاني 2018

عدم وجود وسائل نقل مهيئة للأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يضيف طبقة أخرى إلى تهميشهم كمجموعة مستضعفة في المجتمع، ويحد من إمكانية وصولهم إلى فرص التعليم والعمل.¹³

ثانياً، تم استنكار قضية المحسوبة، أو الوساطة، وربطها بالشعور بالظلم. وقد صاغ أحد المشاركين هذه النقطة ببساطة قائلاً: "يعاني المجتمع هنا من نسبة فقر مرتفعة للغاية، وخدمات سيئة، وبنية تحتية سيئة"¹⁴ إلى جانب الشعور "بالإقصاء الاجتماعي الناتج عن توريث المناصب [في الحكومة، من الأب إلى الابن ...] بسبب الوساطة والمحسوبية"¹⁵ يشترك المواطنين في الطفيلة، مثل غيرهم من المواطنين الآخرين في الأردن، في شعورهم بأن الوساطة، عوضاً عن الجدارة أو التعليم، هي ما يتيح للمواطنين الوصول إلى فرص العمل.

وفي هذا الصدد، أعرب المشاركون أيضاً عن استيائهم إزاء انعدام تفاعل البرلمانين مع المجتمع المحلي، وحقبة أنهم لا يؤدون دوراً مهماً في معالجة تحديات البطالة التي يواجهها أهل الطفيلة. عوضاً عن ذلك، يُنظر إليهم على أنهم يستخدمون نفوذهم السياسي وتأثيرهم في تأمين فرص العمل لأقاربهم، بدلاً من خدمة المجتمع ككل.¹⁶ وفقاً للمشاركين، لا يوجد لممثلهم النواب مكاتب في الطفيلة، وبالتالي لا يوجد منبر لهم للتعبير عن احتياجاتهم ومخاوفهم. وهذا لا يؤكد فقط على دور الوساطة في تأمين فرصة عمل، بل ويفسر أيضاً عدم الثقة في البرلمانين ومؤسسة البرلمان في العموم.¹⁷

تؤثر هذه العوامل الهيكلية والثقافية مباشرة على إمكانية الوصول إلى الوظائف، مما يؤدي في المقابل إلى الحرمان النسبي كما يمكن أن يؤدي إلى دعم الأفكار المتطرفة كمتنفس للتعبير عن الإحباط تجاه الحكومة والبرلمانين والدولة. ومع ذلك، من المهم دراسة دور سياسات أمن الدولة لتوضيح دائرة الإحباط الكاملة المتعلقة بالتعليم والتوظيف.

تأثير سياسات الأمن الصلب

في هذا المشروع البحثي، يتم البحث في مكونين من سياسات الأمن الصلب، وهما: الإجرائي والتشريعي. تشير السياسات الإجرائية إلى التدابير الأمنية مثل الاعتقالات والمداهمات والترتيبات داخل السجون. أما الشق القانوني فيقصد به القوانين التي تحكم تنفيذ سياسات الأمن الإجرائية. ومن الأمثلة عليها: قانون مكافحة الإرهاب وقانون الجرائم الإلكترونية ومحاكمات المدنيين أمام المحاكم العسكرية، إلخ.

لقد اتفق المشاركون عمومًا على أن سياسات أمن الدولة التي تمارس في الطفيلة قد تخلق تأثيراً عكسياً على برامج الأمن الإنساني، وبالتالي على الجهود الرامية إلى الوقاية من التطرف العنيف. ولتوضيح هذه العلاقة، ستنم أدناه مناقشة ثلاثة عوامل لشرح العلاقة بين التعليم والتوظيف من جانب، وسياسات أمن الدولة من الجانب الآخر.

أولاً، تحد المضايقات الأمنية من فرص العمل للأفراد الذين يعبرون عن آرائهم السياسية. توضح القصة الشخصية التالية لأحد المشاركين هذا الأمر:

"لقد طبقت كافة تدابير الأمن الصلب هنا في الطفيلة. فقد تعرضت أخواتي وزوجتي للمضايقة [بسبب آرائه السياسية] وحرّموا من فرص العمل، وكان هناك الكثير من الاعتقالات. وقد عززت هذه التدابير من التطرف. وحتى أولئك الذين لا يخضعون لهذه التدابير لأنهم يتفقون مع [السلطات] يمكن أن ينفجروا بأي لحظة. وأولئك الذين يرفضون الامتثال، يعيشون في قلق وخوف."¹⁸

كما رددت إحدى المشاركات نفس المخاوف، موضحة أن "خوفنا من الانضمام إلى حزب سياسي يزداد كل يوم لأن عقلية القوانين والأحكام العرفية لا تزال قائمة."¹⁹

لم يحدد المشاركون حجم التكرار الذي تؤثر هذه المضايقات من خلاله على فرص العمل. في الحقيقة، لقد تملك الخوف عدد منهم بشكل واضح بمجرد المناقشة حول هذه المسألة، وهذا ما يوضح مداها وتأثيرها.

¹³ مشارك في حلقة النقاش المركزة، الطفيلة، 17 تموز 2018.

¹⁴ مشارك في ورشة العمل، الطفيلة، 15-16 تموز 2018.

¹⁵ مشارك في ورشة العمل، الطفيلة، 15-16 تموز 2018.

¹⁶ مشارك في ورشة العمل، الطفيلة، 15-16 تموز 2018، وعدد من المشاركين في حلقات النقاش المركزة والمقابلات.

¹⁷ تقرير منتدى الأردن الاستراتيجي، رأس المال الاجتماعي في الأردن: ما هو مستوى الثقة في مؤسساتنا ولماذا؟ (عمان، 2018)، يمكن الاطلاع عليه هنا:

<http://jsf.org/sites/default/files/EN%20Social%20Capital%20in%20Jordan.pdf>

¹⁸ مقابلة مع رجل من مجلس محافظة الطفيلة، قابله معهد WANA في الطفيلة، في 18 تموز، 2018.

¹⁹ مشارك في ورشة العمل، الطفيلة، 15-16 تموز 2018.

ثانياً، ناقش المشاركون المخاوف المتعلقة بإصدار شهادات "عدم المحكومية" للمدنيين السابقين.²⁰ تصدر هذه الشهادة عادةً عن وزارة العدل بعد مرورها بالموافقة الأمنية المناسبة، وهي مطلب أساسي لمعظم أصحاب العمل قبل تقديم الوظيفة لمرشح محتمل. قد لا يتمكن المدنيون السابقون من إصدار هذه الشهادة لسنوات بعد قضاء عقوبتهم، مما يمنعهم من الحصول على وظيفة والعودة للحياة الطبيعية. لم تكن هناك أية شكوك في الطفيلة حول أن إصدار شهادات "عدم المحكومية" يمثل عقبة حقيقية تحول دون اندماج المدنيين السابقين. ويُنظر إليها أيضاً على أنها سياسة أمنية واضحة تحد من فرص التوظيف لجزء مستضعف من السكان، حتى خارج الطفيلة.²¹ تجدر الإشارة هنا إلى أن الخبراء وأصحاب المصلحة والشأن في الأردن قد أظهروا مخاوف مشابهة، محذرين من أن وجود مثل هذه السياسة يزيد فعلياً من خطر العودة إلى الجريمة ويعرض المجتمع بأكمله للخطر، لأن تأثيره يمتد إلى عائلات وأطفال المعنيتين.²²

ثالثاً، أشار المشاركون إلى تدبير محدد يمكن أن يتخذه المسؤول الإداري (الحاكم الإداري) كعقبة تحد من الوصول إلى الوظائف، وهو التوقيف الإداري. من حيث التسمية، يعتبر (المحافظ) هو الحاكم الإداري على مستوى المحافظة، و(المتصرف) هو الحاكم الإداري على مستوى الإقليم، و(مدير القضاء) هو الحاكم الإداري على مستوى القضاء.²³ حيث أعرب المشاركون عن أسفهم لقدرة الحاكم الإداري، على اختلاف مستوياته، على احتجاز الأفراد حتى بعد معالجة قضاياهم القانونية وإغلاقها في المحاكم، فهم يتمتعون بالقدرة على "إعادتهم إلى السجن"²⁴ أو احتجاز الأفراد دون مراعاة الأصول القانونية. لقد تم انتقاد هذا التدبير بسبب تأثيره العدائي على إحساس الناس بالظلم والتمييز الاجتماعيين حيث يرى أنه يُطبق "بشكل انتقائي"، حيث لا يستطيع المتأثرين بهذا الإجراء الاعتراض عليه أو المحافظة على الاستقرار في عملهم أو تعليمهم.²⁵

في النهاية، تشير العوامل الثلاثة المذكورة أعلاه إلى أن سياسات الأمن الصلبة الصارمة المتخذة يمكن أن تحد من حصول المواطنين على فرص التعليم والعمل. ومن الأمثلة على ذلك المضايقات الأمنية أو التأخر في إصدار شهادة "عدم المحكومية" أو الاحتجاز "الانتقائي" من قبل المسؤول الإداري. كما تضاف هذه العوامل إلى الحدود الهيكلية والثقافية التي نوقشت فيما سبق.

الجهة الفاعلة الموثوقة

يتبادر في هذا الشأن سؤالاً مهماً: من هي الجهة الفاعلة الأكثر موثوقية وقدرة على معالجة هذه الفجوات وضمان الأمن الإنساني في المجتمعات المحلية؟ بشكل مثير للإهتمام، تبرز الإجابة اختلالاً في التوازن بين ثلاث جهات فاعلة رئيسية في الطفيلة، وهي: الحكومة ومنظمات المجتمع المحلي والجهات المانحة الدولية.

تفتقر الطفيلة إلى الخبرة الطويلة مع المانحين الدوليين أو المنظمات غير الحكومية. لذلك، فإن العقد الاجتماعي الذي يحكم منذ فترة طويلة مسائل التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحلية قد وضع الحكومة دوماً في وسط المعادلة. كما لا يبدو أن هذا العقد قد تطور في الطفيلة خلال السنوات الماضية، حيث يُفسر هذا الأمر من خلال الغضب الشديد تجاه الحكومة بالإضافة إلى توقع الكثير منها في أن.

وعلى الرغم من كل الانتقادات الموجهة ضد الحكومة في الطفيلة، إلا أنه غالباً ما يُستشهد بها على اعتبارها الجهة الفاعلة التي من المتوقع أن تعزز برامج الأمن الإنساني أكثر من غيرها. كما أنها الجهة الفاعلة الوحيدة القادرة على تخفيف التأثير السلبي لسياسات الأمن الصلب. والسبب نفسه، فإن عدم وجود قطاع خاص حقيقي قوي في الطفيلة قد ساهم في هذا الخلل لأنه عزز مركزية الحكومة، مما جعل الجهات الفاعلة الأخرى تواجه صعوبة في اتخاذ خطوات واسعة لتصميم برامج التعليم والتوظيف وتوفيرها. ومن المفارقات الهامة هنا هو قدوم الحكومة كأقل الجهات موثوقية، ومع ذلك يوجد الكثير من التوقعات التي يجب عليها تلبيةها. ولم يناقش المشاركون قدرات الحكومة.

ولم تكن منظمات المجتمع المحلي المحلية موثوقة بشكل متوسط فحسب، بل اعتبرت أيضاً ذات قدرة متوسطة. يعزى انخفاض الثقة هنا إلى عدم وجود برامج قوية وشاملة للأمن الإنساني. كما ينظر إلى الجهات المانحة الدولية على أنها أقل موثوقية من الحكومة،

²⁰ حلقة نقاش مركزة للتحقق، الطفيلة، 29 تشرين الثاني 2018.

²¹ مشارك في ورشة العمل، الطفيلة، 15-16 تموز 2018، وعدد من المشاركين في حلقات النقاش المركزة والمقابلات.

²² سماح بيبرس، جريدة الغد، باللغة العربية، تشرين الأول 2017، يمكن الوصول إليها عبر:

<https://alghad.com/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%82/>

وضرار الشبول في خبرني (باللغة العربية)، آب 2013، يمكن الاطلاع عبر:

<https://www.khaberni.com/news/106453>

²³ راجع موقع وزارة الداخلية لمزيد من المعلومات حول الأدوار والمسؤوليات المحددة للمسؤولين الإداريين :

<http://moi.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=181>

²⁴ مقابلة مع عضو من مجلس محافظة الطفيلة، قابله معهد WANA في الطفيلة، في 18 تموز، 2018.

²⁵ مشارك في حلقة النقاش المركزة، الطفيلة، 17 تموز 2018.

ولكن في الوقت نفسه فهي الجهات الفاعلة الأكثر قدرة. ويأتي هذا الجزء من عدم الموثوقية كامتداد لانخفاض الثقة في منظمات المجتمع المحلي التي يعمل المانحون الدوليون معها عادة في الطفيلة.

مفهوم الأمن الإنساني من منظور سكان الطفيلة

بناءً على النقاش أعلاه، يصبح السؤال الأكثر أهمية هو كيف يعرف سكان الطفيلة الأمن الإنساني وكيف ينظرون إلى العلاقة بين الأمن الإنساني وسياسات الأمن الصلب. يمكن لهذا السؤال أن يُطلع الجهات الفاعلة الرئيسية على كيفية الاستثمار في الأمن الإنساني باعتباره المظلة الأكبر للجهود الرامية إلى الوقاية من التطرف العنيف في المجتمعات المحلية.

في عام 1994، حظي مفهوم الأمن الإنساني بقبول واسع النطاق. حيث صدر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، وهو يحدد سبع ركائز أساسية للأمن الإنساني: الاقتصادية والغذائية والصحية والبيئية والجسدية الشخصية والمجتمعية والسياسية الشخصية.²⁶ أو لاً فوق أي اعتبار، جاء مفهوم الأمن الإنساني كاستجابة أكثر فعالية لديناميكيات الصراع والأمن المتغيرة في كافة أرجاء العالم؛ بدءاً من المخاوف الملحة حول تغير المناخ ووصولاً إلى تهديدات التطرف العنيف العابرة للحدود. ومن هذا المنطلق، يتجاوز الأمن الإنساني الاستجابة التقليدية للأمن الصلب من خلال وضع الفرد، كمنظير للدولة - القومية أو أي مجموعة أخرى، كوحدة التحليل الرئيسية والأهم.

إن المجتمعات المحلية في الأردن، كما أثبت من خلال هذه الدراسة، لا تعي مفهوم الأمن الإنساني على النحو المحدد أعلاه. ولم تكن الطفيلة استثناءً لذلك، أي لم يُقدم تعريف واضح وشامل للأمن الإنساني. بدلاً من ذلك، بدا أن المشاركين يتطرقون إلى العناصر الفردية المختلفة للأمن الإنساني. ومع ذلك، عندما تُجمع هذه الأفكار الفردية، تشير القراءة الشاملة للبيانات إلى أن الأمن الإنساني كان مفهوماً في الطفيلة على مستويين: المفاهيمي والعملي.

نظرياً، تم فهم الأمن الإنساني على النحو المجرد **المتعلق بحقوق الإنسان والحريات**، بما في ذلك التحرر من الخوف²⁷ وحرية التعبير²⁸ والحريات السياسية.²⁹ اعتمد المشاركون جزئياً على المفاهيم الدينية/الإسلامية لمصطلح "الأمن"، وخاصة على الآية القرآنية "فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف."³⁰

تمت الإشارة إلى هذه الآية مراراً وتكراراً عبر الأنشطة البحثية المختلفة في الطفيلة وفي أماكن أخرى في الأردن.³¹ ربما توفر الإشارة المتكررة إلى هذه الآية، والتي تتفق مع فرضية الأمن الإنساني للأمم المتحدة المركزية لضمان التحرر من الخوف والحاجة،³² إلى أرضية محتملة يمكن استخدامها لتوطين المفهوم وتفعيله في الأردن. وبعبارة أخرى، جعله أقرب إلى المجتمع المحلي من خلال رسم رابط بين مفهوم مصطلح ثابت ويفهمه الجميع والأمن الإنساني.

من الناحية العملية، ينظر السكان إلى الأمن الإنساني ويفهمونه من حيث الاحتياجات والخدمات الأساسية الملموسة، ويشمل هذا النقل والماء والكهرباء والغذاء والتعليم المدرسي وغيرها.³³ وعلى الرغم من عدم تمكن أولئك الذين ينظرون إلى الأمن الإنساني عملياً من حيث الاحتياجات والخدمات من التوصل إلى تعريف الأمن الإنساني كمفهوم، إلا أنهم كانوا قادرين على التعبير بوضوح عن انعدام الأمن الإنساني لديهم. ويشمل ذلك الفقر والبطالة ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية والنقل غير الموثوق به، وكان ينظر إلى ما سبق على أنه أمر ضار لإمكانية الوصول إلى حالة فعالة من الأمن الإنساني. ويجدر هنا الإشارة إلى غياب الأمن الإنساني عن كلا المستويين.

عند مقارنة تعريف الطفيلة بتعريف المحافظات الأخرى، كان هناك محافظة على تقسيم مفاهيمي/عملي مماثل للأمن الإنساني - وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. في الكرك، كان المصطلح مفهوماً على مستوى مفاهيمي أكثر، على سبيل المثال، شمل إدراج النضج

²⁶ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 1994. "تقرير التنمية البشرية 1994"، الصفحات 24-33، يمكن الوصول إليه من خلال: http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf

²⁷ مشارك في ورشة العمل، الطفيلة، 15-16 تموز 2018.

²⁸ امرأة جرت مقابلتها في مجلس الطفيلة المحلي / اللامركزية، تمت مقابلتهم في الطفيلة، 17 تموز، 2018.

²⁹ رجل جرت مقابلتها في مجلس الطفيلة المحلي / اللامركزية، تمت مقابلتهم في الطفيلة، 18 تموز، 2018.

³⁰ القرآن الكريم، سورة قريش رقم 106 (الآيتين 3-4).

³¹ المفروق والكرك وشرق عمان.

³² مفوضية حقوق الإنسان، نحو التحرر من الخوف والعوز: حقوق الإنسان في خطة ما بعد عام 2015، التفكير بموضوعية (2012)، يمكن الاطلاع هنا: http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/Think%20Pieces/9_human_rights.pdf

³³ مشارك في ورشة العمل، الطفيلة، 15-16 تموز 2018، ورجل وامرأة جرت مقابلتهم في مجلس الطفيلة المحلي / اللامركزية، تمت مقابلتهم في الطفيلة، 17-18 تموز، 2018، بالإضافة إلى المشاركين في حلقة النقاش المركزة.

السياسي والكرامة الإنسانية في تصور المصطلح هناك.³⁴ وبينما ذُكرت الاحتياجات الأساسية أيضاً في الكرك،³⁵ إلا أنه لم يتم التركيز على أن وجود الاحتياجات الأساسية شرطاً أساسياً للأمن الإنساني، كما كان الحال في الطفيلة.

ومقارنة بالأدبيات ذات النطاق الأوسع حول الأمن الإنساني، نجد أن تعريف الطفيلة للمصطلح يشترك، ضمناً وصرحاً، مع التعريف الأساسي المنفق عليه بثلاثة عناصر أساسية.³⁶ فمن الواضح أنه يضع المواطن الفرد في مركز الاهتمام؛ كما أنه يمس، على نحو بسيط، الأركان الرئيسية السبعة للأمن الإنساني ويرى أنها جزء من حالة الأمن الأكبر التي يتوق إليها الفرد؛ وكذلك يعزز مفهوم حماية الأفراد المهمشين كجزء لا يتجزأ من الأمن الإنساني. العنصر الثالث يتجلى بشكل أفضل من خلال الإشارة المتكررة للأشخاص ذوي الإعاقة أو إلى ذوي الاحتياجات الخاصة.³⁷

التوصيات

لقد لوحظ أن صياغة توصيات محددة وواضحة ملحوظة كان صعباً على المشاركين، حيث قدم معظم الذين تمت مقابلتهم توصيات عامة لم تكن موجهة إلى جهات فاعلة محددة، ولا تقتصر على الفجوات في التعليم والتوظيف. علاوة على ذلك، لم تعالج أي من التوصيات المحددة مخاوف الأمن الصلب المطروحة، ولعل هذا يعكس ثقافة التخويف التي تحكم الحوار حول سياسات الأمن الصلب. فيما يلي توصيات السياسة الرئيسية التي قدمها المشاركون.

- بناء المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتشجيع الاستثمار و"تخفيف العبء الحكومي كخطوة أولى نحو إعادة هيكلة المؤسسات [العامة]".³⁸ لا يجب على الحكومة القيام بذلك وحدها، بل يجب أن يحدث هذا على المستوى الوطني، وأن تُعطى الأولوية القصوى لخلق المزيد من الوظائف على المستوى المحلي.³⁹
- ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هذا الأمر دون مطابقة مخرجات التعليم مع احتياجات السوق، التي تمثل فجوة واضحة في التعليم والتشغيل في جميع أنحاء الأردن. ويعتبر الاقتراح المُقدم حول إنشاء منصة إلكترونية (موقع إلكتروني أو تطبيق محمول) لتوفير المزيد من الإرشادات والوضوح حول احتياجات السوق إلى جانب الموضوعات المقدمة يعد خطوة أولى جيدة نحو الوصول لهذا التطابق.
- عدل المناهج والتشريعات التعليمية لتشمل نماذج التعليم المهني ورفع الوعي بالقيم الثقافية.⁴⁰ يجب أن يكون مفتاح هذه الوحدات هو بناء ثقافة المواطنة النشطة والانتماء. لقد وُجّهت هذه التوصية إلى وزارة التعليم، حيث كان الهدف المُقترح هم طلاب المدارس الثانوية / الجامعة. كما اقترح أن تؤدي وسائل الإعلام والقنوات دوراً داعماً. وينبغي أن تركز المزيد من الدراسات على اختبار مجالات الدراسة المشبعة (التخصصات الجامعية)⁴¹ والإعلان عنها. وكان الإطار الزمني المقترح لهذه التوصية 1-3 سنوات.
- إصلاح الإجراءات القانونية لإصدار شهادات عدم المحكومية. على سبيل المثال، يجب عدم حرمان من قضاوا مدة عقوبتهم منذ سنوات عديدة ولم يُدانوا بأي جرائم أخرى بعد ذلك من هذه الشهادة.⁴² وقد وُجّهت هذه التوصية إلى البرلمان الأردني ومديرية الأمن العام، إلى جانب دور مركز الشرطة المجتمعية الداعم للمساعدة في إعادة دمج المدانين السابقين في المجتمع.⁴³
- تحسين التشريعات التي تنظم عمل المرأة ومشاركتها من خلال "إشراك المرأة في جلسات التشريع" [عملية سن القوانين الجديدة] ومن خلال عمل اللجان البرلمانية المختلفة على تعديل التشريعات المتعلقة بعمالة المرأة، والمساواة في الأجور، وبيئات العمل الآمنة للمرأة.⁴⁴ وتعد نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن، البالغة 14 في المائة، واحدة من أقل نسب المشاركات في العالم.⁴⁵ ووجهت هذه التوصية إلى الحكومة والبرلمان الأردنيين، مع توكيل دور الدعوة للجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع المدني.⁴⁶

³⁴ المشاركين في ورشة العمل، الكرك، 16-18 آب 2018.

³⁵ مشارك في حلقة النقاش المركزية، الكرك، 17 أيلول 2018.

³⁶ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 1994. "تقرير التنمية البشرية 1994"، الصفحات 24-33، يمكن الوصول إليه من خلال:

http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf

³⁷ مشارك في حلقة النقاش المركزية، الطفيلة، 17 تموز 2018.

³⁸ مشارك في ورشة العمل، الطفيلة، 15-16 تموز 2018.

³⁹ حلقة نقاش مركزية للتحقق، الطفيلة، 29 تشرين الثاني 2018.

⁴⁰ المرجع نفسه.

⁴¹ المرجع نفسه.

⁴² حلقة نقاش مركزية للتحقق، الطفيلة، 29 تشرين الثاني 2018.

⁴³ حلقة نقاش مركزية للتحقق، الطفيلة، 29 تشرين الثاني 2018.

⁴⁴ مشارك في ورشة العمل، الطفيلة، 15-16 تموز 2018.

⁴⁵ بيانات البنك الدولي: https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS?year_high_desc=false

⁴⁶ حلقة نقاش مركزية للتحقق، الطفيلة، 29 تشرين الثاني 2018.

- كما قُدم اقتراح أخير يفيد بوجوب انفتاح المانحين بشكل أكبر على العمل في برامج التعليم والتشغيل مع الأفراد المقيمين أيضاً، بدلاً من العمل مع المنظمات فقط، وغالبًا ما يكون ذلك مع المنظمات الأكثر ثباتًا.⁴⁷ حيث اعتبر هذا الأمر أفضل وسيلة لتحقيق الشمولية.

⁴⁷ امرأة جرت مقابلتها في مجلس الطفيلة المحلي / اللامركزية، تمت مقابلتهم في الطفيلة، 17 تموز، 2018.



www.wana.org

غرب آسيا وشمال أفريقيا

هاتف: +٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١ | info@wana.jo | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن

www.wanainstitute.org